*بيان صحفي*

**منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية المقيم يدعو إلى وقف فوري لأعمال الهدم والتهجير القسري في الضفة الغربية**

القدس، 23 كانون الثاني/يناير 2013

أعرب المنسّق المقيم للأمم المتحدة ومنسق االشؤون الإنسانية، السيد جيمس و. راولي، عن قلقه البالغ يوم الجمعة ازاء إقدام السلطات الإسرائيلية على سلسلة من أعمال هدم منازل الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية.

وقال السيد راولي "في الأيام الثلاثة الماضية، تمّ تهجير 77 فلسطينياً، أكثر من نصفهم أطفال." وأكد السيد راولي أن "بعض المباني التي هدمت قدّمها المجتمع الدولي لدعم العائلات الضعيفة. وتتعارض أعمال الهدم التي تفضي إلى الطرد والتهجير القسريين مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي وتسبب معاناة وتوتر لا داعي لهما. ويجب أن تتوقف في الحال."

وسجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، منذ 20 كانون الثاني/يناير إقدام السلطات الإسرائيلية على هدم 42 مبنى للفلسطينيين في محافظات رام الله والقدس وأريحا والخليل. وبالإضافة إلى هؤلاء المهجرين، تضرّر 59 فلسطينياً آخر بأشكال أخرى، لاسيما جراء هدم مباني ضرورية لكسب الرزق، معظمها حظائر للماشية. وثمانية على الأقل من هذه المباني مولتها جهات مانحة دولية.

وتفيد أرقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن السلطات الإسرائيلية دمرت 590 مبنى مملوكة للفلسطينيين في المنطقة (ج) والقدس الشرقية، في عام 2014، مما أدى إلى تهجير 1,177 شخصاً – وهو أعلى مستوى للتهجير في الضفة الغربية منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية رصد قضايا الهدم بشكل منهجي في عام 2008.

وتنطوي سياسات تخطيط المباني التي تطبقها إسرائيل في المنطقة (ج) وفي القدس الشرقية على تمييز ضد الفلسطينيين، الأمر الذي يجعل من الصعب عليهم للغاية الحصول على تصاريح بناء. ونتيجة لذلك يقوم كثير من الفلسطينيين بالبناء بدون تصاريح بناء لتلبية احتياجاتهم من السكن ويخاطرون بأن تتعرض مبانيهم للهدم. يجب أن يحصل الفلسطينيون على فرصة للمشاركة في نظام تخطيط عادل ومنصف يضمن تلبية احتياجاتهم من السكن.

انتهي

*لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال: بأوفير فويرشتاين 836 11 33 54 (0) 972 +*